حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٢٧) ٢٠١٤/٠٢/١٦ م | www.al-badeel.org | Issue (127) 16/02/2014

تقطيع الجسد السوري بسكاكين الوهم

حسام ميرو

ما الذي بقي وسيبقى من سورية؟ وما الذي سيحصده أي منتصر (في حال انتصر أي كان)؟ فما زالت سكاكين الوهم تعمل في الجسد السوري، سكاكين سورية وسكاكين إقليمية ودولية، وما الشعارات حول إيجاد حل لسوريا لمعظم الأطراف سوى غطاء لفشلها في تحقيق أوهامها، من دون الاعتراف بأن تلك الأوهام لم يعد لها مكان في الواقع، وأن المزيد منها سيجعل من أي مكسب تافها وفاقداً لأي معنى.

إذا كان النظام ما زال يراهن على عودته كنظام حاكم لسوريا فهذا ضربٌ من وهم، فعن أي نظام نتحدث وعن أي سورية؟ هل ما زال النظام نظاماً وهل ما زالت سورية هي ذاتها التي كانت قبل أعوام ثلاثة؟.

هل حَقاً يتخيل بشار الأسد أنه قادر على تخليق منظومة الولاء والطاعة لدى السوريين من جديد؟ إذ بعد أن تفكك العقد الاجتماعي الذي حُكمت سوريا من خلاله، وتشظى المجتمع نفسه، وانقسم إلى موالاة ومعارضة، وإلى لاجئين ونازحين وتجار حروب، وباتت القوات المسلحة السورية ميليشيا بين ميليشيات عديدة، لم يعد من الممكن إخضاع كل هذا الانقسام أو توحيده بانتصار عسكري، لا من قبل النظام نفسه، ولا من قبل أي فصيل آخر.

لنتخيل فقط عدد العوامل المتداخلة في المسألة السورية:

فثمة ثورة ضد نظام تعاني من عبء تحولها إلى العسكرة.

النظام لم يعد قادراً بإمكاناته الذاتية على الاستمرار من دون دعم ميليشيات من خارج البلاد.

هناك تمويل خارجي متعدد بات فاعلاً في زيادة الانقسام وتعدد الولاءات بين الأطراف المقاتلة.

ارتفاع وتيرة مذهبة الصراع السني– الشيعي.

هناك دول تريد إنضاج موازين القوى فيما بينها عبر البوابة السورية.

تغيير ديموغرافي كبير ودمار وإرهاب نظام يفوق طاقة المجتمع على التحمل (إعدامات ميدانية.. قصف بالبراميل.. تجويع.. إلخ).

موالاة يسكنها الرعب من سقوط النظام.

أمراء حرب في النظام وفصائل مسلحة أخرى ليس من مصلحتهم وضع حد لما يجري.

غياب الحدود الجغرافية، وحرية حركة الميليشيات بين دول عدة (تركيا، العراق، لبنان، الأردن).

تحولات الاقتصاد السوري، والخسائر الفادحة في البنى التحتية.

لاجئون في دول الجوار، ونازحون في الداخل، مع نقص في قدرات المجتمع الدولي على تلبية احتياجات هاتين الشريحتين، وهما بالملايين.

ركّز وفد الائتلاف الوطني في محادثات جنيف على تشكيل هيئة حاكمة انتقالية. والتركيز فقط على هذا الطرح، أو اعتباره المدخل إلى التفاوض، هو وهمٌ كبير، إذ لا يمكن واقعياً الحديث عن هيئة حاكمة انتقالية في ظل وجود ذلك الكم الهائل من العوامل المتداخلة، فثمة شروط واجب توفرها قبل الوصول إلى تلك الهيئة، ومن أهمها حدوث توافق أمريكي– روسي، وآخر سعودي– إيراني، وهما شرطان لم ينضجا بعد، ودونهما عقبات كبرى.

المسألة السورية، بتعقيداتها الراهنة، تحتاج إلى مقاربات واقعية، وإلى تخلي الأطراف السورية عن سكاكين الوهم التي تعمل في تقطيع الجسد السوري، وتقضي على ما تبقى من عوامل وطنية يمكن البناء عليها في إيجاد حل للنكبة السورية، وتفتح الباب أمام إعادة تخليق الوطن على أسس جديدة، ولن يكون ذلك ممكناً إلا بالاعتراف من قبل الجميع بأن سورية ستبقى جرحاً نازفاً لسنوات طويلة، طالما أن مختلف الأطراف لا تسعى إلى تقديم تنازلات.

إن أي تفاوض ينطلق من الوهم والرغبة لا يمكن أن يفضي إلى نتائج واقعية وملموسة.

المقاومة من معركة الكرامة إلى معركة الدفاع عن المراقد

فيكتوريوس بيان شمس

اتّسمت علاقات حافظ الأسد بياسر عرفات بالتوتر، بذريعة العمل العسكري المتسرّع والغير محسوب من قبل عرفات، وقد أدّى هذا الخلاف في العام 1966 لاعتقال ياسر عرفات، ووضعه في سجن المزة الذائع الصيت، ليخرج بعد فترة بوساطة من فاروق القدومي. بعدها انتقل عرفات إلى الأردن ليخوض في العام 1968 معركة الكرامة ضد القوات "الإسرائيلية" التي حاولت احتلال الضفة الشرقية لنهر الأردن، ومن ثم القضاء على فصائل المقاومة فيها. بعد أحداث أيلول الأسود 1970 استنجد عرفات بالأسد الذي احتل مدينة إربد شمال الأردن، لكنه عاد وسحب قواته منها بعد أن حشدت "اسرائيل" قواتها على الحدود، فاتّهمه عرفات بالجبن والخيانة، لتدخل العلاقات بينهما طوراً أخر أخطر ممّا سبقه. انتقل عرفات بعدها باتّجاه لبنان لتنطلق من جنوبه عمليات الفصائل الفلسطينية المقاومة بقيادة حركة "فتح". في العام 1976 دخل الجيش السوري لبنان بطلب من الأحزاب الانعزالية المسيحية، ليتورط بعد فترة بحصار مخيم تل الزعتر للاجئين الفلسطينيين لمدة (55) يوماً، ثم اقتحامه بمساعدة من بعض كتائب الجيش اللبناني. بعدها بعامين اقتحمت القوات الإسرائيلية لبنان فيما عرف وقتها "بعملية الليطاني" التي كانت تهدف لإبعاد خطر صواريخ المقاومة الفلسطينية عن شمال فلسطين، والتي أسفرت عن أكثر من (650) شهيداً عدا عن الكم الهائل من الجرحى والأسرى والخسائر المادية، دون تدخّل يذكر من القوات السورية المتواجدة على الأراضي اللبنانية آنذاك. في حزيران من العام 1982 اجتاحت "اسرائيل" لبنان للمرة الثانية، بعد محاولة اغتيال السفير الصهيوني في لندن شلومو أرجوف، ووصلت إلى العاصمة بيروت التي حوصرت لما يقرب من (80) يوماً، ممّا أدى لمغادرة المقاومة الفلسطينية لبنان. في 19 أيلول من العام نفسه انطلقت "جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية" لتطرد القوات المعادية من العاصمة بيروت، وتفرض معادلات وتوازنات جديدة على الأرض. في هذه الأثناء بدأت إرهاصات تشكيل "حزب الله" ذي اللون الطائفي الواحد، الذي أذاع في 16 شباط 1985 بياناً جاء فيه: "إن الحزب ملتزم بأوامر قيادة حكيمة وعادلة تتجسّد في ولاية الفقيه، وتتجسّد في روح الله آية الله الموسوي الخميني مفجّر ثورة المسلمين وباعث نهضتهم الجديدة"! دخل هذا الحزب فيما بعد على خط المواجهات مع العدو الصهيوني، واستطاع إزاحة باقي فصائل المقاومة اللبنانية التي تعرّضت لعدة انتكاسات من بعد انهيار المعسكر الاشتراكي مطلع التسعينيات، ليحتكر الجبهة وحده مع الفصيل الشيعي الرديف حركة "أمل"، وليؤسّس فيما بعد ما سمّي "بسرايا المقاومة اللبنانية" التي كان من المتأمّل أن تضم في صفوفها مقاتلين من كل الطوائف، لإبعاد شبهة الطائفية عنه، إلا أنها فشلت، لابل وتورّطت في أكثر من معركة داخلية منها معركة برج حمود في العام 2010. بدأ هذا الحزب بتلقي الدعم السوري – الإيراني منذ انطلاقه، والمستمر إلى اليوم. بعد الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في العام 2000، بدأت الضغوط على هذا الحزب لتسليم سلاحه للجيش اللبناني، على اعتبار أنه لم يعد من مبرّر لوجوده، ليرفض الحزب بحجة مزارع شبعا وتلال كفر شوبا التي مازالت محتلة. بعدها تعرّض الحزب لأخطر مرحلتين أجبرتاه على الدخول في المعترك السياسي الداخلي بعد أن كان قد احتجب عنه منذ تأسيسه. كان الحدث الأول اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري في العام 2005، حيث وجّهت أصابع الاتهام "لحزب الله" والنظام السوري، وهو ما دفع الحزب في أكثر من محطة للدفاع عن نفسه، كما أدّى لاستصدار القرار الدولي (1559) الذي نص على خروج القوات السورية من لبنان، وهو ما حدث فعلاً في نيسان من العام نفسه. أمّا المحطة الثانية فكانت الاعتداء الإسرائيلي على لبنان في تموز 2006 والتي جاءت بعد اختطاف "حزب الله" لجنديين صهيونيين، اعترف بعدها الأمين العام للحزب الذي اتّهمه وقتها وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل بالمغامر، بأنّه لو قدّر ردّ فعل العدو لما فعلها! جدير بالذكر هنا أن النظام السوري لم يحرّك ساكناً في هذه الحرب التي اعترف بعدها وزير الخارجية السوري وليد المعلم أنه لو دخلت سوريا لغيرت الموازين كلّياً! كان لهذه الحرب تبعاتها بحيث صدر القرار الأممي (1701) الذي نص على إنهاء القتال، ودخول حوالي (16،000) جندي أممي إلى المنطقة الحدودية، إضافة إلى منع الظهور المسلّح جنوب نهر الليطاني. منذ هذا التاريخ توقّفت عمليات المقاومة فعلياً، وبدأت أصابع الاتّهام توجّه للحزب بعد كل عملية اغتيال تستهدف أي شخصية من فريق "14 آذار" المناهض له. اضطر الحزب في العام 2008 بعد أزمة انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة للمشاركة، ولأول مرة منذ تأسيسه في حكومة "وحدة وطنية" مع باقي الأطراف، وبوساطات عربية، ليصبح طرفاً في اللعبة السياسية الداخلية، بعد أن كان يترك حصته لحلفائه، وأبرزهم حركة "أمل". بعد اندلاع الثورة السورية في ربيع العام 2011، تدخّل "حزب الله" في الأزمة إلى جانب النظام بحجج شتّى، كان من بينها، وعلى سبيل المثال لا الحصر: "حماية ظهر المقاومة"، ثم: "حماية القرى ذات الأغلبية الشيعية"، أو: "قتال التنظيمات المتطرّفة"، وبعدها: "حماية مرقد السيدة زينب وباقي المراقد الشيعية" تحت شعار: "لن تسبى زينب مرّتين"!. قد لا يُستهجن تدخّل "حزب الله" في سوريا على اعتبار أنّه حزب ذو تركيبة طائفية، نشأ وترعرع في بيئة طائفية ملائمة، أتاحت له أن يلعب الدور الذي لعبه منذ نشأته. لكن المستهجن هو أن ما تبقّى من القوى اليسارية التي أطلقت "جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية" في العام 1982، وكانت ضحية المعادلة الإقليمية التي جاءت "بحزب الله" على حساب وجودهم، وهم المعترضين على التركيبة الطائفية اللبنانية، وقد انتفضوا عليها في العام 2011 تحت شعار: "معاً لإسقاط النظام الطائفي"!، إمّا دعموا، أو بأحسن الأحوال لاذوا بالصمت عن ممارسات هذا الحزب الطائفي في البلدين الشقيقين لبنان و سوريا.

في العام 1976 دخل الجيش السوري لبنان بطلب من الأحزاب الانعزالية المسيحية

هل يؤدي الفشل السوري في جنيف إلى حربٍ إقليمية؟

جان كورد

لا يخفى على أحد أن النظام الأسدي في دمشق ليس جاداً فيما يقوم به فريقه المرسل إلى مؤتمر جنيف 2، فهو لا يعوّل على أي حلٍ سياسي، لأنه لا يرى سوى وجهٍ واحدٍ للعملة، ويلخص المشكلة السورية الكبيرة بأنها مجرد "مشكلة إرهاب!" وهو يعوّل على براميل المتفجرات والمذابح اليومية وطرد شعبه جملةً وتفصيلاً، وبإشراف الأمم المتحدة، كما يجري في مدينة حمص الآن، على غرار ما جرى في بعض مدن ومناطق البوسنة والهرسك أمام أعين المراقبين الدوليين سابقاً، وله من يقدم له الأموال والجنود والمرتزقة (إيران) كما له من يدافع عن كل سياساته الإجرامية (روسيا) عندما تصل الشكاوى ضده إلى مجلس الأمن الدولي، إضافةً إلى أن السياسة التي تنتهجها إدارة باراك أوباما (في واشنطن) حياله لا تتجاوز إظهار الامتعاض في الأروقة الدبلوماسية عن بعض الجرائم الكبيرة، وتقول له بصراحة:" لا يهمنا سوى أمرين: قتل أكبر عددٍ ممكن من المتطرفين الإسلاميين والتخلص من السلاح الكيميائي السوري...!" أما أن يزيد عدد ضحايا الحرب الدنيئة هذه من السوريين على مئات الألوف من النساء والأطفال، فهذا "شأن داخلي!" .

لقد أعلنت اللجنة المكلفة من قبل الجامعة العربية عدم قدرتها على إحداث أي تغيير في سياسة النظام السوري، وإيجاد الأرضية الملائمة لعملية سلمية بين النظام الأسدي والمعارضة السورية، وذلك قبل أن يشتد ساعد الحركات الإسلامية المتشددة على ساحة القتال السورية، فتوقفت الجامعة العربية عن تقديم أو طرح مبادراتٍ أخرى لمعرفتها الجيدة بأن لا نجاح لها، وتعرف السيد كوفي عنان المبعوث الأممي أيضاً على حجم الهوة بين النظام الذي يرفض الرحيل، وله داعمون إقليميون ودوليون، وبين المعارضة التي لا تقبل ببقاء رأس هذا النظام، مهما كانت التضحيات، لأنه السبب الرئيسي في استمرار العنف في سوريا، ولأنه هو الذي فتح الباب للحركات المتطرفة لتحويل الثورة السورية، السلمية والوطنية، إلى ساحة قتالٍ بين جهاتٍ متطرفة مختلفة، لتكون له في ذلك ذريعة أمام العالم الغربي، وإلا فإن عليه الرحيل.

أما الأخضر الإبراهيمي فإنه لا يريد الاستقالة أو العودة إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإبلاغه بفشله، وإنما يبغي الاستمرار في (عمله)، ولو تم

لا يهمنا سوى أمرين قتل أكبر عدد ممكن من المتطرفين الإسلاميين والتخلص من السلاح الكيميائي السوري

القضاء على كل الشعب السوري، فهو يتقاضى المال الكافي لعمله هذا، ويظهر كل يوم في وسائل الإعلام العالمية، ويتم الاحتفاء به في كل مكان، ويبدو أن الأمر لا يهمه إن استمرت مهزلة (جنيف 2) أسابيع أو شهور أخرى أو عدة سنوات، على الرغم من أنه مدرك تماماً لفشله الذريع في مساعيه، وهكذا يمكن القول بأن السيد كوفي عنان كان أشد احتراماً لنفسه من الأخضر الإبراهيمي الفاشل.

في ظل هذه المعمعة السياسية التي تبدو للسوريين عموماً وكأنها حلقة أخرى من حلقات تقديم الدعم غير المباشر لنظام الأسد، يزداد الشرخ بين معسكرين اقليميين في المنطقة بصدد سوريا، وهما المعسكر الإيراني والمعسكر التركي، وعلى الرغم من أن إيران تستفيد من تركيا لتخفيف وطأة العقوبات الاقتصادية الأمريكية على نفسها، ولذلك لا تسعى لمواجهتها على الساحة السورية مباشرةً، فإن التوتر الأخير على الحدود التركية – السورية بسبب رفع ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش) رايتها على المنفذ الحدودي في تل أبيض (كرى سبي) سيؤدي إلى تشجيع حزب الله اللبناني على السيطرة على منافذ الحدود السورية – اللبنانية، وبالتالي يجد السوريون حدود بلادهم في أيادي قوى غير سورية، وحيث أن إيران المنافسة عبر التاريخ لتركيا تدرب الآلاف من السوريين ومرتزقتها في العالم كله وتزج بهم في القتال على الساحة السورية، حسب اعتراف مسؤولين إيرانيين بارزين، وحسب اعتراف حزب الله علناً وبصراحة، ولا يخفي الإيرانيون دعمهم الصارخ والقوي لنظام الأسد، فإن تركيا لن تقف مكتوفة الأيادي حيال هذا التوسع الإيراني بالقرب من حدودها مع سوريا، لأن العالم يكتشف يوماً بعد يوم أن للنظام السوري علاقة ما مع (داعش) على الرغم من أن إيران تدعم حكومة المالكي لمحاربة (داعش) في غرب العراق، فمثل هذه الحركات المتطرفة المسلحة تصبح كالكرة بين أقدام العديد من اللاعبين، ظناً منها في الوقت ذاته أنها تستفيد من التناقضات الإقليمية.

كان حزب الاتحاد الديموقراطي "السوري" يقول للشعب الكردي بأن حكومة أردوغان تدعم (داعش) ضده، ولكن هذه الحكومة التركية لم تحرك دباباتها باتجاه الحدود السورية عندما أعلن هذا الحزب عما سماه بـ"الإدارة الذاتية الديموقراطية" وعين لها "وزراء!" وجيش حماية ومحاكم في شمال سوريا، في حين أن دبابات تركية قد تم انتشارها بسبب تواجد (داعش) على الحدود الآن. والحكومة التركية لا تخفي شكوكها بأن هذا التنظيم الإسلامي الذي له علاقات ما بتنظيم "القاعدة" المعادي كلياً لحلف الناتو الذي تركيا عضو فيه، مرتبط بنظام الأسد، أي بإيران، حيث إيران هي التي تحكم سوريا اليوم، وليس العائلة الأسدية.

أعتقد بأن فشل الأخضر الإبراهيمي إن لم يضع هو بنفسه حداً له وإن لم يعلن عن فشله في أقرب وقت، فإنه يفتح الباب أمام عواصف إقليمية قوية، وستتحول سوريا إلى ساحة حربٍ، ربما (غير مباشرة) بين أطراف إقليمية تملك جيوشاً عظيمة، وأهمها إيران المدعومة من قبل روسيا وتركيا المدعومة من قبل حلف الناتو، لذا آمل أن لا يستمر الوفد الكردي السوري في اجتماعاتٍ لا طائل تحتها في جنيف، والعودة في أقرب فرصةٍ إلى شعبه الذي لا يريد أن يساهم في حربٍ لا ناقة له فيها ولا جمل. وطالما لا أمل لنا في أن يُحقق جنيف 2 أي مكسبٍ حقيقي للشعب السوري الذي يتعرض إلى إبادةٍ حقيقية، فلماذا البقاء هناك مع مفاوضين فاشلين حتى الآن؟

عود على بدء...المسيرات والرهان الإعلامي الخاسر

■ حسام الميلاد

يذكر الكثيرون تلك المظاهرة الاحتجاجية، الأولى ربما، في حي الميدان الدمشقي، التي حاول الإعلام السوري الرسمي و التابع له مدفوعاً بحالة النكران اللاشعوري والاستنكار الشعوري تصويرها على أنها فرحة أهالي الحي بهطول المطر، وخروجهم ليشكروا الله على ذلك. ولكن هذه المرة ليس بالصلوات أو الحمد والدعاء بل عبر المظاهرات. يصر هذا الاعلام على أن يلعب على اللاشعور الجمعي للسوريين الذي تشكل في ظل عقود طويلة من حكم البعث في سوريا. ويبدو أنه لم يعِ بعد أن ما كان مكبوتاً لدى السوريين أصبح اليوم في مستوى الوعي والشعور، وأن عقدة الخوف الكامنة انفجرت غضباً.

في المناسبات التي عُدت مناسبات وطنية في سوريا، كـ «الحركة التصحيحية» مثلا، أي الانقلاب العسكري الذي أوصل حافظ الأسد إلى سدة الحكم، كانت السيارات من نوع «بيجو ستيشن» سيئة الصيت، تجوب الشوارع جيئة وذهاباً لتتأكد من أن المحلات التجارية قد أدت «واجبها الوطني» المتمثل بتعليق الزينة احتفالا بتلك المناسبة. الزينة كانت عبارة عن يافطات قماشية كتبت عليها شعارات التأييد والولاء، أو أحبالا من الزينة أثقلت بصور رئيس الجمهورية القائد العام للجيش والقوات المسلحة. أما أولئك الذين يفضلون لأسباب مختلفة إظهار ولائهم، فجمعوا بين النوعين معاً. كانت الحركة التصحيحية وغيرها من الأحداث التي تجسد البطولات الفردية للقائد أو الأحداث التاريخية في مسيرة «حزب البعث»، أو تلك المتعلقة بالجيش والتي تمجد في النهاية بطولات قيادة هذا الجيش، تحظى باهتمام رسمي في محاولة لرفعها إلى تلك المنزلة «الوطنية» العالية، يدل عليها ذلك الزخم الاحتفالي الذي لا نجده في غيرها من المناسبات الأكثر التصاقاً بمفهوم الوطن كـ «عيد الجلاء» مثلا.

أما المسيرات الوظيفية المؤيدة التي كان الإعلام يدعي عفويتها، كانت قصة ليست ببعيدة عن هذا السياق. آلاف الموظفين و أعضاء من «حزب البعث» وغيرهم من أعضاء «الجبهة الوطنية التقدمية» في مختلف المحافظات، يسيرون في شوارع المدن ليختتموا مسيرتهم في إحدى الساحات الرئيسية. وربما كان أكثرهم حظاً سكان العاصمة، إذ غالباً ما كُرّموا بإطلالة القائد وهو يعتلي شرفة منزله ليلقي عليهم التحية لدقائق أو خطاباً لساعات. يتوقف ذلك على نوع المناسبة والحدث السياسي الراهن والاعتبارات الأمنية وغيرها.

بعد وراثة منصب رئيس الجمهورية، حاول النظام تسويق الرئيس بشار الأسد كرئيس مدني عبر جملة من الإجراءات، شملت تخفيف مظاهر العسكرة التي عمت المجتمع السوري، كإزالة بعض الحواجز و«كولبات» الحراسة المنتشرة أمام بيوت المسؤولين، والتي عرقلت حركة المرور باحتلالها أحيانا نصف مساحات الشوارع أو الأرصفة، وفتح الشوارع المغلقة لأسباب امنية أمام حركة المدنيين، ترافق ذلك مع إلغاء الكثير من النشاطات والمظاهر الاحتفالية في المناسبات «الوطنية»، وعدم المبالغة في الصور والنصب التي تمجد رئيس الجمهورية، وعدم فرضها على المواطنين، وأصحاب المحلات التجارية، وتخفيف الأعباء المادية عن مؤسسات الدولة التي كانت تنفق على المظاهر الاحتفالية مبالغ طائلة. لكن بقيت ظاهرة المسيرات الوظيفية الموصوفة بـ "العفوية" والتي لا يحددها الحس الجماهيري العفوي العام، بل السياسة الاعلامية والتعبوية للنظام السوري، وبوصلته الأمنية، مستمرة كتقليد سوري.

في بداية الانتفاضة السورية، عادت ظاهرة المسيرات تجتاح بقوة المشهد السوري كرد على المظاهرات الاحتجاجية المعارضة. لكن مع تصاعد زخم تلك المظاهرات وتصاعد أسلوب العنف في قمعها، بدأت المسيرات تخبو شيئا فشيئاً حتى توقفت تماما، ربما لأن النظام رأى أن لا طائل منها مع توافر بدائلها، ولأنه بات يخشى أن تتحول أي تجمعات، قد لا يتمكن من السيطرة عليها ومعرفة هويتها، من مسيرة مؤيدة الى مظاهرة احتجاجية. مع انطلاقة مؤتمر «جنيف 2» ومتطلبات الاستعراض الإعلامي والدعاية التعبوية والتحريضية للنظام، عادت تطفو الى سطح المشهد السوري ظاهرة المسيرات المؤيدة مجدداً، في العديد من المناطق التي كانت محايدة أو تلك المؤيدة. وحتى تلك المناطق التي شهدت فيما مضى تظاهرات احتجاجية خرجت في مسيرات تؤكد ولاءها للنظام. وسواء أكان المنخرطون فيها هم من أبناء المنطقة أم من خارجها، وسواء تحدثوا بلهجتها أم بلهجات أخرى يصرّ الاعلام السوري على أنهم أبناء تلك المنطقة خرجوا تأييداً وولاءً.

النظام السوري يبدو مهووسا باللعبة الإعلامية التي تثبت فشلها يوماً بعد يوم. لذا ليس مستغربا أن ينشغل قيادات الوفد السوري الرسمي المفاوض بالمؤتمرات الصحفية ليترك شأن المفاوضات داخل المؤتمر وقاعاته المغلقة لمجموعة من البيروقراطيين. يعود النظام السوري اليوم الى سياسته الإعلامية والتعبوية التقليدية، متناسيا أن هذه السياسة، والتي أسهمت منذ سبعينيات القرن الماضي في ضمان استقرار النظام، لم تعد تجدي في ظل توافر الإعلام المهني الخارجي المنافس والإعلام البديل المعارض، سيما وأن النظام اليوم لا يواجه معارضة فردية أو نخبوية كما في السابق كي يستطيع التلاعب بالحس العام (co – mon sense). فالمعارضة اليوم هي معارضة جماهيرية تشمل قطاعات وشرائح واسعة من الشعب السوري، ولم يعد بمقدور هذا النظام أن يفرض عليهم ذات البروباغاندا التقليدية التي أصبحت رهاناً خاسراً.

إن فشل هذه السياسة ينبع من أنها أساساً موجهة الى الداخل للحفاظ على ولاء الموالين دون القدرة على كسب المؤيدين، ودون القدرة على التأثير في الخارج الذي هو منحاز أصلا كما يراه الإعلام السوري، والذي بدل أن يدير معركته الإعلامية الحاسمة في مواجهة هذا الانحياز، يمعن في التقوقع على الداخل كتعبير عن إفلاسه. فبالرغم من كل هذه المسيرات التي اطلقت في الداخل السوري، و تلك المئات المؤيدة التي تجمهرت حول قاعات «جنيف 2» والتي شغلت تقارير الإعلام الرسمي السوري والإعلام التابع له أكثر بكثير مما شغلتها حيثيات المفاوضات نفسها، وبالرغم من كل ذلك الركام من التصريحات والمؤتمرات الصحفية، لم تصمد هذه السياسة الإعلامية لا مهنياً ولا حتى أخلاقيا أمام تظاهرة لا يقودها هذه المرة حشد أو جمهور بل شخص واحد، إنه والدة عباس خان الطبيب البريطاني الذي توفي في معتقلات النظام السوري.

رهان النظام على تغيير بيئة التفاوض

غازي دحمان

لم تكشف جولة المفاوضات الثانية عن جديد يستحق الاهتمام أو يثير الانتباه، ما جرى في الكواليس او في الغرق المغلقة لم يكن سوى تكراراً لما حصل في الجولة الأولى، اللهم باستثناء بعض الطروحات التي لم تخرج عن سياق مواقف الطرفين والأطراف الداعمة لهما.

لكن حالة الجمود تلك في سير المفاوضات، يقابلها نوع من الحراك الدبلوماسي والعسكري في قاعات وميادين ليست بعيدة عن أماكن التفاوض والصراع، الأمر الذي يؤشر لوجود نوايا لتزخيم عملية التفاوض حول سورية، ودفعها باتجاهات معينة، ربما تؤدي، في حال نضوجها، إلى تغيير المشهد السوري برمته.

في مواقف النظام وتكتيكاته الجديدة، تبين أن وفد النظام لا يزال على مبدأه الأول وأهدافه ذاتها، والتي باتت معروفة بتضييع الوقت وإطالة المدة الزمنية ما أمكن، علّ ذلك يساعده في البحث عن مخارج تنقذه من ورطته، ذلك أن النظام يعرف أن رأسه هو المطلوب في هذه العملية، طال الأمر أم قصر، غير أن طموحه بإمكانية تغيير المزاج العالمي تجاهه يدفعه على الدوام إلى محاولة تسويق خيارات تناسب المزاج العالمي، وتلاقي مصالحه وهواجسه الأمنية، مثل حديثه عن الإرهاب، وأنه يشكل رأس حربة للجهد العالمي في هذا المجال، والطلب من العالم الغربي أن يكون منسجماً مع قيمه في محاربة الإرهاب وحماية الأقليات، وخاصة المسيحيين منهم، كما طالبت بذلك صراحة بثينة شعبان.

غير أن النظام وحلفاؤه باتوا يدركون أن هذه القوالب الكلامية المغرقة بالإنشائية، والتي لا تجد لها أسانيد في الواقع العملي، لم تعد قادرة على ضمان بقاء النظام وحدها بدون وقائع

يدرك الروس أن الأسد دخل حالة الموت السريري ويبحثون عن بدائل

موازية، وخاصة في الميدان السوري، لذا يبذل هذا التحالف جهوداً لصنع متغيرات ميدانية، وبدأ في هذا المجال الترويج لإمكانية اقتحام بلدة يبرود، والاستفادة من هذه الواقعة دعائياً، كما استفاد من معركة القصير، لإثبات تقدمه وسيطرته واستعادة حكمه لسورية، حيث تعمل دعاية النظام وأعوانه اللبنانيون على تصوير يبرود على أنها عقدة الإستراتيجية السورية برمتها، بل ومفتاح حلول أزمات منطقة تمتد من مضيق هرمز إلى رفح على الحدود المصرية، وحلحلة كل الملفات السياسية العالقة في المنطقة!.

في هذا الوقت تشهد غرف التفاوض في سويسرا وعواصم أخرى حراكاً دبلوماسياً عنوانه الرئيسي» سورية ما بعد بشار الأسد»، بين روسيا وأطراف سورية ودولية، وبحسب بعض التسريبات فإن الروس يعمدون في العلن وحتى في مفاوضاتهم مع أطراف المعارضة السورية إلى رفع سقف تعنتهم ، وتمسكهم ببشار الأسد ونظامه، والتلميح على أن ذلك قد يكون الخط الأحمر السياسي في المرحلة القادمة، والواضح أن هذا تكتيك تفاوضي أكثر منه موقف سياسي، ذلك أن الروس يدركون أنهم يشدون بحبال متهرئة، وأن رجلهم في دمشق دخل منذ مرحلة طويلة حالة الموت السريري، والذي

النظام يعرف أن رأسه هو المطلوب في العملية التفاوضية طال الأمر أم قصر

لم تستطع لا أموال إيران الوفيرة، والتي كشفت أمرها مؤخراً وزارة الخزانة الأمريكية، ولا شحنات الأسلحة الروسية المتواصلة، من بعث الحياة في جسد نظام بشار الأسد الممزق والمثخن بالجراح.

في السر، بدأ الروس رحلة البحث عن بدائل لبشار الأسد، وفي طريقهم يفتشون عن ضباط من الطائفة العلوية يملكون القدرة والثقة على قيادة دفة الأمور، وضمان المصالح الروسية القديمة والجديدة المتمثلة بقاعدة طرطوس، وبعض الاستثمارات في مجالات مختلفة، وخاصة مجالات النفط والغاز التي يجري التنقيب عنها في شواطئ البحر المتوسط، وتسعى لتثبيت ذلك عبر محاولة ترسيخ حقيقة أنها ضامنة لحقوق الأقليات، ومدافعة عن حقها في الوجود والبقاء في الشرق الأوسط، إضافة إلى بحثها داخل كتائب الجيش الحر عن ضباط يمكن استمالتهم باعتبارهم من ضمن الثقافة الرسمية السابقة، وممن استبطنوا الثقافة العسكرية الروسية، وهذا خيار، مع ما ينطوي عليه من ضمان للمصالح الروسية على المدى البعيد، فإنه يحمل إمكانية استبعاد القوى الإسلامية التي تعتقد روسيا أنها تعاديها.

الواقع أن مسألة الوصول الحل في سورية أمامها مسار طويل، والمتوقع ظهور تفاصيل عديدة في هذا المسار، بعضها ذو صبغة محلية صرفة من نوع أوضاع المكونات المختلفة في المستقبل السوري، وبعضها له علاقة بالواقع الإقليمي والدولي ومصالح الأطراف المختلفة، منها ما سيكون التفاهم عليه سهلاً، ومنها سيحتاج لجولات من الصراع، لكن يبقى الأهم أن الجسد السوري، بجغرافيته وديمغرافيته، بات تحت مشرحة المساومات ورحمة التفاهمات، إلى متى؟، لا إجابة ممكنة ما دامت المشارط لا تزال مسنونة.

زيارة أوباما إلى السعودية : ملفات شائكة وتطمينات حول الاتفاق مع إيران

يزور الرئيس الأمريكي باراك أوباما في مارس/ آذار المقبل، وقد تمّ التمهيد للزيارة المرتقبة من خلال الحوار وراء الكواليس مع السعوديين من قبل كل من روسيا والولايات المتحدة ، وذلك بخصوص ملفات عديدة، منها ملف المنظمات الجهادية في سوريا والعراق ولبنان، والتي ستضر بكامل المنطقة.

ووفقاً لمسؤول أمريكي، فإن روسيا سلمت الرياض، قبل أسابيع من بداية الألعاب الاولمبية الشتوية التي أقيمت مؤخراً في سوتشي، ملفاً يضم معلومات وأسئلة حول القلق السعودي من الفصائل الجهادية. كما أن واشنطن ترى دعم الجبهة الإسلامية في سورية من منظور مخالف لمنظور الرياض، وهو أن هذا الدعم يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية للأهداف المراد تحقيقها، وهي دعم المعتدلين، وأن دعم الجبهة الإسلامية سيزيد من حظوظ فصائل على صلة بتنظيم القاعدة، بما في ذلك «داعش" و"النصرة" . ولكن ، في الوقت نفسه، فإن زيارة أوباما تأتي في إطار تأكيده على استمرار دعم واشنطن وإدارة أوباما لدول مجلس التعاون الخليجي، من خلال مبيعات الأسلحة لهذه الدول، وذلك لتعزيز القدرات الدفاعية العسكرية لدول الخليج من أية تهديدات إيرانية.

في 20 يناير/ كانون الثاني الماضي، أعلن سعد الحريري أن 14 آذار مستعدة للانضمام إلى حكومة وحدة وطنية مع حزب الله اللبناني والفصائل الأخرى ، من أجل إنهاء أزمة الحكومة المستمرة منذ فترة طويلة، و نظر إلى إعلان الحريري في واشنطن بأنه خطوة باركها الملك عبد الله .

وفي يوم 3 فبراير ، أصدر الملك عبد الله أمرا ملكيا يحظر الدعم أو المشاركة في الأنشطة الجهادية في الخارج. وأن أي حالة مخالفة لهذا القرار قد يواجه صاحبها عقوبة تصل الى 20 عاما في السجن مع تشديد العقوبات للعسكريين السعوديين. في اليوم التالي ، أصدر المفتي العام الشيخ عبد العزيز آل الشيخ ، بياناً حذر فيه من انضمام الشباب للمنظمات الجهادية «الكاذبة» واستغلال الشباب السعوديين، وفي اليوم نفسه، أعلن رئيس لجنة الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر انه شن عملية تطهير على المتطرفين الذين هم «دعاة الفتنة «.

ووصفت الزيارة المرتقبة التي سيثوم بها أوباما من قبل مسؤول أمريكي بأنها « زيارة عمل « لمناقشة نهج الولايات المتحدة للمفاوضات السورية و الإيرانية الجارية، وتعميق التنسيق بين الرياض وواشنطن على مجموعة من القضايا الإقليمية المتنوعة، والقضايا الاقتصادية.

وتوقع المسؤول الأمريكي أن يكون هناك مبادرات هامة أخرى من قبل خادم الحرمين الشريفين قبل أو بعد زيارة أوباما. وأضاف أن قنوات مناقشة مباشرة فتحت مؤخراً بهدوء بين السعوديين والإيرانيين ، مع الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني. وقد خلص السعوديين إلى أن الرئيس أوباما لا يمكن أن يتراجع عن مواصلة المفاوضات مع طهران بشأن الأسلحة النووية و قضايا الأمن الإقليمي الحيوية الأخرى.

وكان البيت الابيض التزم الصمت حول تفاصيل زيارة أوباما المرتقبة، والتي ستشمل بروكسل ، ولاهاي، وروما، حيث سيلتقي مع البابا فرانسيس الأول، وهي أول للرئيس خارج الولايات المتحدة في عام 2014 . مسؤولون من الاتحاد الاوروبي وروسيا والمملكة العربية السعودية وجهوا رسائل غاضبة إلى الولايات المتحدة بشأن الجوانب المختلفة لسياستها. وزاد من هذا المزاج السلبي بعد الشريط المسرب من محادثة اثنين من سفراء أمريكا عن أوكرانيا، والتي تضمنت تصريحات بذيئة حول الاتحاد الأوروبي، وهو الحليف الأهم بالنسبة لأمريكا.

ارتفاع مبيعات الأسلحة الأمريكية للخارج بعد الضغط على أوباما

لم تقلص الخلافات بين واشنطن وحلفائها في الخليج من مبيعات شركات الأسلحة الأمريكية للخليج، بل يمكن القول إن هذه المبيعات شهدت ارتفاعاً جيداً، ومن المتوقع أن تزداد مبيعات الأسلحة الأمريكية للخارج مع توجيه السياسة الرئاسية لصادرات الأسلحة – PPD – 27 الصادر في 15 يناير/ كانون الثاني الماضي.

ووفقاً لبيانات الحكومة الأمريكية مؤخراً ، على أن تستكمل من قبل تقرير الإنفاق الدفاعي السنوي للمعهد الدولي ومقره لندن للدراسات الاستراتيجية ، باعت الولايات المتحدة ما مجموعه 60 مليار دولار في أنظمة الأسلحة عام 2013 ، وتستمر في السيطرة على 75 في المئة من السوق العالمية . بالنسبة للشركات الدفاع الكبرى في الولايات المتحدة ، بما في ذلك شركة «لوكهيد مارتن» و «رايثيون» ، أكبر العملاء الأجانب هي الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي ، المملكة العربية السعودية ، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، و قطر. «رايثيون» وحدها باعت ما قيمته 4 مليارات دولار في العام الماضي من بطاريات صواريخ باتريوت في الشرق الأوسط.

في أعقاب هجمات 11 سبتمبر أيلول عام 2001 على الولايات المتحدة من قبل تنظيم القاعدة، ارتفعت النفقات العسكرية العالمية ، حيث بلغت 140 مليار دولار سنوياً، بدءاً من عام 2002 ، وظل هذا القدر من الإنفاق ثابتاً على مدى العشر سنوات الماضية ، وهو ما يمثل 2.5 في المئة الآن من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

وقد اتخذت إدارة أوباما خطوات لزيادة تخفيف القيود على صادرات الأسلحة. في 15 يناير/ كانون الثاني من هذا العام ، وقع الرئيس أوباما الرئاسية سياسة التوجيه 27 (PPD –27) ، " سياسة الولايات المتحدة لبيع الأسلحة التقليدية «، التي ترفع القيود المفروضة على بعض مبيعات الأسلحة الأجنبية. و PPD هو أول تغيير في سياسة الولايات المتحدة لصادرات الأسلحة منذ عام 1995. تحت توجيه جديد ، ومئات من الأسلحة ، بما في ذلك طائرات هليكوبتر «هوي» وأنظمة المراقبة المتقدمة، وقد تم إزالتها من قائمة التقييد على الذخائر، ووضعت على قائمة مراقبة التجارة، مما يجعل من الأسهل بكثير بيع هذه الأسلحة إلى الخارج دون التدقيق المعقد من قبل وزارة الدفاع ، وأتت التغييرات الأخيرة بعد ضغط من شركات تصنيع الدفاع التي تدخل حيز التنفيذ فوراً.

لا نتائج من زيارة الجربا إلى موسكو والمعارضة المسلحة لم تتورط بالتسوية

كانت نتائج الزيارة التي طال انتظارها من قبل أحمد الجربا رئيس الائتلاف الوطني السوري إلى موسكو أقل مما تراه العين ، وعاد الجربا مع القليل جداً مما يمكن الحديث عنه. كانت القضية المركزية في محادثاته مع وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف هي تشكيل الحكومة الانتقالية، كما ناقش إمكانية وقف إطلاق النار من قبل نظام الأسد قبل المفاوضات في جنيف 2، وطرح مخاوف المعارضة من أن يكون تكتيك النظام قائماً على المماطلة وإضاعة الوقت.

إذا كان من الممكن التعرف على تطور إيجابي واحد في اجتماعات موسكو ، فهو أن الجربا والوفد المرافق له جاء من أجل توضيح أهمية اختيار العناصر المعتدلة، والتعرف إلى مفهوم موسكو حول الحكومة الانتقالية، ومناقشة إمكانية تغيير بنية الدولة وطريقة إدارتها، وببضعة كلمات يمكن القول إن الزيارة كانت خطوة أخرى في مسعى معقد لمساعدة المعارضة كي تتراجع عن سياسة حافة الهاوية.

وفي الوقت نفسه ، فإن موقف موسكو على رحيل الأسد لا يزال بعيداً عن الحسم ، و موقف واشنطن على تقديم الأسلحة النوعية لفصائل المعارضة المعتدلة لتحسين وجودها العسكري ما زال لا يتمتع بإيجابية واضحة، وذلك على الرغم من وجود مزاعم حول دعم الولايات المتحدة لبعض جماعات المعارضة في درعا.

من ناحية أخرى، فإن الواقع الميداني يشهد حملة مكثفة من قبل النظام ، ومواصلة قصف حلب بالبراميل المتفجرة، والتي تلقى بشكل عشوائي على المدنيين، ولها هدف واحد، وهو تفريغ المدينة من سكانها، وكانت «البراميل» قد حولت قطاعات معينة من حلب ، والشرق من المدينة القديمة إلى مدينة أشباح، وفرار بعض السكان إلى مناطق يسيطر عليها النظام.

إن دعوة المعارضة السورية إلى اجتماع موسع في القاهرة للاتفاق فيما بينها يمكن أن يخدم الجولة الثالثة من جنيف، فإذا كان الهدف هو تحقيق الاستقرار في سوريا، فإن الخطوة الأولى يجب أن تبدأ مع مساعدة أكبر شريحة ممكنة من المعارضة الالتفاف حول منصة تكتيكية واحدة.

أما القوى الإقليمية والدولية فهي حتى الآن ، على الأقل من الناحية العملية، تسهم في تعميق الخلافات و الانقسامات داخل المعارضة السورية، و ينبغي لنا أن نتوقع المزيد من التدهور في الأزمة السورية، خاصة أن المعارضة « الحقيقية « لا تزال في ساحة المعركة دون التورط في أي محاولة لتسوية الحرب الأهلية.

المالكي يخطئ الهدف: لا يمكن الحفاظ على عراق موحد بالقوة

في علامة تشير إلى تنامي الثقة بالنفس، ألغى الزعيم الكردي مسعود بارزاني في العراق رحلته إلى واشنطن، والتي كانت مقررة في الأسبوع الأول من شهر فبراير/ شباط الجاري . وكان السبب الذي قدمته السلطة الكردية العراقية هو أن إدارة أوباما رفضت إزالة الحزب الديمقراطي الكردستاني (بزعامة مسعود بارزاني) من قائمة الولايات المتحدة من المستوى الثالث للجماعات الإرهابية . ويقول الأكراد إنه لا يوجد سبب وجيه للحزب الديمقراطي الكردستاني ، أحد الحزبين الرئيسيين في كردستان العراق، ليبقى على القائمة. وهذا طرح صحيح ، لكن لم يكن السبب في تأخير الرحلة هو خطوة جريئة من قبل البارزاني، ويكمن التفسير في أن البرزاني مثل كل الأطراف الأخرى يبحث عن ثمن لبقاء العراق موحداً، خاصة مع الأوضاع المتفجرة. وحدة العراق باتت قشرة رقيقة، واللاعبون الأساسيون ليس لديهم الكثير ليخسروه إذا لم يبق العراق موحداً ما عدا لاعب واحد، وهو رئيس الوزراء نوري المالكي، والذي قام بخطوات تجميلية لمعالجة السياسات الطائفية، لكنه ما يزال، عملياً، مستمراً في إبعاد السنة عن العملية السياسية، وهو ما يهدد العراق أكثر من تنظيم القاعدة، ويقول المالكي إنه مستعد لمعركة الأنبار!

ذهب المالكي الى طهران في ديسمبر/ كانون الأول الماضي لطلب شحنة كبيرة من الأسلحة . وجاءت هذه الخطوة بعد زيارة المالكي الى واشنطن في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، وحينها قدم المالكي لإدارة أوباما للمالكي قائمة طويلة من طلبات الأمن والدفاع. وفي الخامس من الشهر الجاري ، قال سفير العراق في واشنطن لقمان عبد الرحيم الفيلي مزقزق إن الكونغرس الأمريكي قد وافق على بيع مروحيات «أباتشي» وصواريخ «هيلفاير» إلى العراق. وفي نهاية زيارة المالكي إلى طهران ، أعلن مسؤول في الوفد العراقي منتصراً إن « العراق وقع اتفاقاً مع إيران لشراء الأسلحة والمعدات العسكرية لأن العراق يثق بفعالية الأسلحة الإيرانية « .

أولئك الذين ينتقدون اتفاق الولايات المتحدة مع المالكي خوفاً من أنها سوف تعطي الانطباع بأن واشنطن تقف إلى أحد الجانبين في الصراع الداخلي في العراق لا يقدمون شيئاً جديداً . من البداية لم يكن ينظر إلى الولايات المتحدة بأنها محايدة. ويعتقد على نطاق واسع ، وبشكل صحيح ، أن المالكي يدين بمنصبه للغزو الأمريكي للعراق . القضية الحقيقية هي الحفاظ على وحدة هذا البلد، ومواجهة انتشار التطرف في الأنبار من دون إعطاء أي أهمية إلى الجهة التي يشتري المالكي منها الأسلحة، ويمكن تحقيق كلا الهدفين ، لكن ليس من قبل الولايات المتحدة ، ولكن من قبل المالكي نفسه، وتصحيح مسار العملية السياسية. بدلاً من ذلك، يصر المالكي على مواصلة طريقه الى توحيد البلاد بالقوة.

نحو نسق ديمقراطي فاعل ومجدٍ

■ الدكتور عبدالله تركماني

تتميز الثقافة السياسية، لدى أغلب الفاعلين السياسيين القوميين واليساريين العرب، بأنها تستهين بالتنوير والفكر الحر، وتبرر الاعتقال والنفي والتشريد والقتل الذي تمارسه سلطة الاستبداد في سورية. ومن أجل صياغة نسق ديمقراطي فاعل ومجدٍ لابد من إدراك مخاطر الصيغ الواحدية القسرية التي عرفتها العديد من أقطارنا العربية، حيث أنها كانت أداة قمع وتهميش للتعددية الفكرية والسياسية، مما جعل إدراكنا الجمعي مقتصراً على الإدانة الخطابية للمؤامرات الخارجية، بدل البحث عن مصادر الخلل في بنياتنا الداخلية.

ومن أجل تجديد الثقافة السياسية العربية يمكن الإشارة إلى أهم القواعد والمبادئ:

– اعتبار ساحة الفعل السياسي مفتوحة دوماً على قوى ومجموعات ذات تصورات فكرية ومشارب سياسية متباينة، الأمر الذي يفرض على الممارس السياسي اعتماد قدر كبير من المرونة في التعامل مع الشأن السياسي تمكنه من القدرة على التكيّف مع معطيات الواقع المتحول.

– ضرورة التزام الخطاب العقلاني والواقعي في العمل السياسي، لما يتيحه ذلك من إمكانية الإحاطة بالواقع الشامل، والتعرف على العوامل المؤثرة في سيرورة تطوره. إذ أنّ الواقعية والعقلانية تقتضيان تقديراً دقيقاً للإمكانيات الفعلية للذات التي تتوخى الفعل والتغيير في وضع سياسي ما، ذلك أنّ تضخيم تلك الإمكانيات يترتب عليه رسم خطط وبرامج للممارسة مكلفة إنسانياً وفاشلة عملياً، وفي ذلك هدر للطاقات في معارك مجانية أو غير متكافئة قد تنتهي إلى كارثة محققة، كما هو حال الكارثة السورية الحالية.

– اعتماد ثقافة الحوار انتصاراً لفكرة أو دفاعاً عن موقف وحماية لمصلحة خاصة أو عامة. وفي سياق ذلك ينبغي الحرص على عدم اعتماد الأساليب المتطرفة في التعاطي مع قضايا الخلاف، فقد تسيء الحدة المفرطة في الجدل السياسي بين المواقف المتعارضة إلى القضية موضوع الحوار، إذا لم تعرف الأطراف المتحاورة كيف ومتى تترك للممارسة هامشاً يسمح باختبار مختلف الآراء والأطروحات، وتمييز الصائب منها عن الخاطئ.

– الاستعداد الواضح لتمكين الأجيال الشابة من تحمل مسؤولية قيادة العمل السياسي، باعتبار ذلك شرطاً أساسياً من شروط تجديد الحياة السياسية.

إنّ الديموقراطية ليست ممارسة سياسية فحسب، بقدر ما أنها أسلوب حياة، وسلوك اجتماعي معين، مؤطر بثقافة لا تستقيم الممارسة الديموقراطية دونها. تتكون هذه الشبكة، أو لنقل البنية التحتية للديموقراطية، من عدة أمور، ولكن يمكن تلخيصها في أربعة أركان هي: الثقافة والتعليم والمأسسة والقانون. فبدون ثقافة ديموقراطية، وعقل نقدي، ونظام تعليمي يزرع قيم الاختلاف والمواطنة المتساوية في العقول، ومجتمع مدني فاعل، ونظام قانوني يؤطر التفاعل بين وحدات المجتمع ويحمي حركتها واستقلاليتها، فإنه لا يمكن الحديث عن ديموقراطية، حتى لو كان هناك صندوق اقتراع، أو كان هناك أحزاب وانتخابات دورية.

إنّ إعادة اكتشاف الديموقراطية اليوم لدى الفاعلين السياسيين يساعدهم على إعادة اكتشاف مفهوم المواطن، من خلال استحضار مجموعة من الأبعاد التي يحيل إليها هذا المفهوم:

– البعد الإنساني، فالمواطن ليس فرداً فحسب، إنه المواطن – الإنسان، والمفهوم الحقوقي يحيلنا بالضرورة إلى مفهوم أوسع: مفهوم حقوق الإنسان القابل دائما للتجريد والتعميم، وبالتالي للتطوير كلما برزت عقبة في وجه المساواة والعدالة في مجتمع من المجتمعات. هذا البعد الإنساني، يتطلب نظرة ثقافية وتربوية تقوم بشكل أساسي على التسامح، وتعلّم قبول الآخر، والتعامل معه بذهنية أخوة المواطنة، وأخوة الإنسانية معاً.

– البعد التنموي الإنساني، الذي يحيل بدوره إلى حلقات مترابطة في معاني المفهوم الجديد للتنمية وشروطه: تنمية وعي المواطن كإنسان مسؤول للمشاركة في الحياة السياسية والتنمية، وتنمية حس النقد، والبحث عن الحقيقة، ليكون الخيار والرأي عقلانيين، واعتبار مستوى التعليم ومستوى الصحة ومستوى الوعي البيئي ومستوى المشاركة معايير أساسية في درجات التنمية.

– البعد العالمي للمواطنة، ثمة من يدعو اليوم إلى إعادة تأسيس مجال المواطنة وثقافتها، خاصة بعد أن اسْتنفرت الهويات الفرعية القاتلة في مواجهة الهويات المغايرة، حتى في الوطن الواحد ولدى المواطنية الواحدة، بذريعة البحث عمن يحمل مسؤولية مظالم الاستبداد والأزمات الاجتماعية والضائقة الاقتصادية.

إنها حركة تعمل على إعادة تركيب العالم بمواطنة في مجتمع ديموقراطي يسعى إلى المزيد من تنوعه، لا إلى المزيد من شموليته ووحدته. هذا جانب من جوانب البعد العالمي لمواطنة أضحى عليها أن تستوعب اختلافاً قريباً أو بعيداً عنها، ولكن محيطاً بها بصورة دائمة، لا بفعل انعدام المسافات فحسب، بل بسبب حضور هذا الاختلاف في العيش والحياة اليومية.